في معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، نظرياً، موظفة، فعلياً، في صراعات عربية ـ عربية، ومن ثم فانها لا تمثّل مجرد خسارة في عناصر القوة العربية ولكنها تشكّل عبئاً على القوة العربية وعنصراً من عناصر تحجيمها واصابتها بالشلل. بعبارة أخرى، فان حسابات القوة الموظفة، فعلاً، في معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ترجح الكفة الاسرائيلية على الرغم من ان حسابات القوة الكامنة والمحتملة ترجح كفة العالم العربي وبشكل حاسم.

وربما كان أخطر ما يفصح عنه ميزان القوى الراهن هو ذلك التفوّق التكنولوجي النوعي الذي مكّن اسرائيل من احداث تحوّل جذري في ميزان القوى العسكرية؛ فالقرائن تشير الى ان اسرائيل تملك ترسانة كبيرة من الاسلحة النووية ومن وسائل نقل واطلاق هذه الاسلحة. وأحرزت صناعاتها العسكرية تقدّماً هائلاً بفضل المساعدات التكنولوجية غير المحدودة من جانب الولايات المتحدة الاميركية. وتستطيع اسرائيل، بفضل علاقاتها الخاصة جداً بالولايات المتحدة الاميركية، ان تحصل على كل ما تريده، تقريباً، من أنواع الاسلحة وأكثرها تقدّماً، كما ان معظم أسرار التقدّم العلمي والتكنولوجي الاميركي وخاصة في ميدان صناعة الاسلحة التقليدية وغير التقليدية، أصبحت متاحة، قانوناً، أو مباحة، ضمناً، أو مستباحة، غصباً، بالنسبة لاسرائيل. وقد تمكّنت اسرائيل، في خلال السنوات القليلة الماضية، من اطلاق أقمار صناعية تمّ تصنيعها في اسرائيل والتي أصبحت شريكاً في برنامج «حرب النجوم» الاميركي. وهذه المؤشرات كلها توضح بأن اسرائيل أصبحت في موقف عسكري أفضل كثيراً من الموقف العسكري للدول العربية منفردة أو مجتمعة، خصوصاً وان صناعة السلاح في العالم العربي لم تصل الى مستوى درجة التقدم نفسه الذي وصلت اليه صناعة السلاح في اسرائيل، كما ان مصادر امداد العالم العربي بالسلاح القابل للاستخدام في مواجهة اسرائيل بدأت تجف مع التحولات الجارية في النظام الدولي حالياً.

ومع ذلك كله وعلى الرغم منه، فان اسرائيل لم تستطع، حتى الآن، ان تحسم صراعها، نهائياً، ولصالحها مع العالم العربي. صحيح ان فجوة القوة، وخاصة القوة العسكرية، بين العرب واسرائيل، في ظل تحولات كبيرة في النظام الدولي، في اتجاه ترجيح المصالح الاسرائيلية، هي التي دفعت بالاطراف العربية، بما فيها الطرف الفلسطيني، الى تقديم تنازلات كبيرة والدخول في مفاوضات من أجل التسوية السياسية أو السلمية للصراع. غير ان مجرّد الدخول في مفاوضات لا يعني، بالضرورة، ان التسوية ممكنة أو أن هذه التسوية، إنْ تمّت، سوف تعكس، بالضرورة، موازين القوة العسكرية الحالية بين العرب واسرائيل؛ اذ تتمثّل أهمّ التنازلات العربية التي قدمت، حتى الآن، في قبول جميع الاطراف العربية، بما فيها الطرف الفلسطيني، الاعتراف باسرائيل في إطار حدودها الجغرافية قبل حرب العام ١٩٦٧، و«تطبيع» العلاقات معها في حدود ما تقضي به الشرعية الدولية من علاقات حسن جوار وتعاون على أساس المعاملة بالمثل وفقاً لقواعد القانون الدولي. وذهبت منظمة التحرير الفلسطينية في تنازلاتها الى حدّ انها قبلت باستبعاد نفسها، شكلاً ومؤقتاً، من عملية التفاوض المباشر الجارية، الآن، انتظاراً واختباراً لمدى جدّية اسرائيل في التوصل الى تسوية على أساس مبادلة الارض في مقابل السلام. غير ان كل الدلائل توحي، حتى الآن، بأن اسرائيل، من منطلق احساسها بتفوقها العسكري الحاسم، وادراكها لعمق المأزق العربي في الوقت الراهن، ليست على استعداد للانسحاب من على كل الاراضي العربية المحتلة أو فتح الطريق أمام انشاء دولة فلسطينية مستقلة، وهو الثمن الذي يتعيّن عليها ان تدفعه للتوصل الى تسوية يمكن قبولها والدفاع عنها، عربياً، في تلك المرحلة.

والواقع انه من الناحية النظرية البحتة يبدو التفكير الاسرائيلي واقعي جداً؛ اذ يمكن